



اقتصاد الدولة

و

التنمية الادارية والبشرية

أن الأزمة المالية العالمية التي فاجئت العالم منذ سبتمبر ٢٠٠٨ ولازالت مستمرة، قد اظهرت ووضحت وفضحت الكثير من السلبيات والمساوئ في الانظمة المالية والادارية وسوء الادارة والفساد وضعف الرقابة الحكومية على البنوك والشركات الاستثمارية .

من خلال متابعتنا الازمة المالية واسبابها وكيفية حدوثها في وسائل الاعلام المختلفة ،أتضح أن اقتصادنا يعتمد على قرارات عشوائية واغلبها فيها المصلحة الخاصة تغلب المصلحة العامة وبدون دراسة علمية وفنية وخطط من ذوي الاختصاص وبدون رقابة جادة ومتابعة مستمرة ومحاسبة المقصر من الجهات الرقابية والتنفيذية بالدولة وقد تضرر الكثير من الشعب الكويتي سواء المساهمين أو المستثمرين ذوي الدخل المتوسطة وكذلك تم الاستغناء عن الكثير من الشباب الكويتي العاملين بالقطاع الخاص .

هذا درس ورسالة تحذير من الله عز وجل بأن الرجوع الى الاقتصاد الاسلامي والاعتماد عليه في كثير من جوانب حياتنا المعيشية والجوانب المالية والتجارية سوف يبعدكم عن السقوط في الهاوية والافلاس ويوازن معيشتكم وتعاملاتكم وتصلون بها الى بر الأمان .

في الكويت ليست لدينا أي مصادر دخل غير النفط الذي رزقنا الله به ولكن لدينا الكفاءات والمؤهلات في شبابنا بكافة المجالات والتي لديها القدرة على خلق مصادر دخل اخرى بأذن الله ولكن تحتاج من الدولة والقطاع الخاص تشجيعها وتحفيزها واعطائها الفرصة والتمويل لابرار وتنفيذ مشاريعها بدون حسد وغيره .خلال الفترة الماضية رأيت شباب كويتي لديه افكار ومشاريع واختراعات ممكن لوتم مساعدتهم وعلى مرالسنوات لاصبح عندنا مصادر دخل اخرى ليش نعتمد على اسهم وعقار فقط في الاستثمار .

الاستثمار الحقيقي هو بناء الانسان الكويتي وهذا يذكرني بسؤالني الى الحكومة ومجلس الأمة ماذا تم بشأن الشباب الكويتي الذين استغنت عنهم الشركات واذا تريدون الشباب الكويتي يتوجه للقطاع الخاص لازم وبسرعة خلال الاشهر القادمة اقرار الأمور التالية :

- قانون العمل في القطاع الاهلي المقترح وأهمها الأمان والاستقرار الوظيفي .

- تعديل قانون دعم العمالة الوطنية بما يتناسب مع مجريات الأمور .
- حل قضية المديونيات والمعسرين واحكام الرقابة الحكومية على البنوك .
- تطبيق الانظمة الاقتصادية الاسلامية في النظام المالي والتجاري .
- تطبيق حوكمة الشركات على مجالس ادارات الشركات وتهدف الى الافصاح والشفافية في نشاطهم وتعاملاتهم وميزانياتهم .
- البدء بنظام المشاركة في المشاريع بين الحكومة والقطاع الخاص .
- التعجيل بأقرار الكثير من التشريعات والقوانين التي سوف تنشط الاقتصاد الكويتي.

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com